«الخارجية» الأمريكية تبدي قلقها إزاء أجواء الانتخابات الإثيوبية

التحقيق بمساعي إدارة ترامب للتجسس على مشرعين ديمقراطيين

واشنطن – «وكالات» : أكدت هيئة الرقابة الداخلية بوزارة العدل الأمريكية إنها ستحقق في محاولات الوزارة خلال إدارة الرئيس السابق دونالد ترامب مصادرة بيانات اتصالات الأعضاء الديمقراطيين في مجلس النواب.

وقال المفتش العام لوزارة العدل مايكل هورويتز إن مكتبه بدأ في مراجعة: «استغلال الوزارة لأوامر استدعاء وسلطات قانونية أخرى للحصول على سجلات الاتصالات لأعضاء الكونغرس وأشخاص تابعين لهم ووسائل الإعلام فيما يتعلق بالتحقيقات الأخيرة في مزاعم كشف مسؤولين حكوميين بشكل غير مصرح به لمعلومات لوسائل الإعلام «.

وقال هورويتز في بيان إن مراجعته «ستدرس امتثال الوزارة لسياسات وإجراءات وزارة العدل المعمول بها، وما إذا كانت أي من هذه الاستخدامات، أو التحقيقات، تستند إلى اعتبارات غير مناسبة».

وقال إن تحقيقه قد يتسع إذا ظهرت «قضايا أخرى» غير محددة أثناء التحقيق.

وأعلن المفتش العام مراجعته بعد أن طالب أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيون الجمعة، بأن يدلي اثنان من وزراء العدل السابقين بشهادتهما بشأن مذكرات استدعاء وزارة العدل التابعة لترامب لسجلات أعضاء الكونغرس .

وانتقد مسؤول في البيت الأبيض إجراءات إدارة ترامب ووصفها بأنها «مروعة».

وقالت صحيفة نيويورك تايمز الخميس، إن وزارة العدل خلال رئاسة ترامب استدعت شركة أبل للحصول على بيانات من حسابات اثنين على الأقل من الديمقراطيين في لجنة المخابرات بمجلس النواب في محاولة لمعرفة من يقف وراء تسريب المعلومات السرية.

وقال مسؤولون في الكونغرس إن رئيس اللجنة آدم شيف وعضو اللجنة إريك سوالويل هما المشرعان الوحيدان اللذان تأكد استدعاء وزارة العدل في رئاسة ترامب بياناتهما.

من جهة أخرى تعتزم إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن تنفيذ مشروعات بناء عسكرية باستغلال 2.2 مليار دولار كان الرئيس السابق دونالد ترامب قد خصصها لبناء جدار حدودي.

وقال البيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) الجمعة إنهما ستعيدان توجيه الأموال إلى الهدف الأصلي لها والذي غيره الرئيس السابق ترامب من بين أموال وزارة الدفاع لبناء جدار بطول الحدود مع المكسيك.

وكان بايدن قد أوقف مشروع ترامب لبناء جدار حدودي في يناير الماضي من بين أول الإجراءات التي أتخذها بعد توليه منصبه.

وقال البنتاغون إنه أدرج 66 مشروع بناء في الداخل والخارج سيتم توجيه التمويل إليها.

من ناحية أخرى أعربت وزارة الخارجية الأمريكية، الجمعة، عن «قلقها للغاية بشأن البيئة التي ستجري في ظلها» الانتخابات العامة المقبلة في إثيوبيا المقررة يوم 21 يونيو الجاري، والتي تعتبرها « ممارسة مهمة للحقوق المدنية والسياسية» بالنسبة لمواطني البلاد.

وقالت الوزارة في بيان صحفي إن «اعتقال السياسيين المعارضين ومضايقة وسائل الإعلام المستقلة وكذلك مضايقة الأنشطة الحزبية للحكومات المحلية والإقليمية فضلاً عن العديد من النزاعات العرقية والطائفية في جميع أنحاء إثيوبيا هي عقبات أمام عملية انتخابية حرة ونزيهة».

وأضافت أن «استبعاد قطاعات كبيرة من الناخبين من هذه المنافسة بسبب القضايا الأمنية والنزوح الداخلي أمر مثير للقلق بشكل خاص».

وتابعت «لا ينبغي أن يُنظر إلى هذه الانتخابات على أنها حدث فردي، بل على أنها جزء من عملية سياسية ديمقراطية تنطوي على الحوار والتعاون والمصالحة».

ودعت الخارجية الأمريكية حكومة إثيوبيا وجميع الإثيوبيين إلى «الالتزام بإجراء حوار سياسي شامل بعد الانتخابات لتحديد مسار للمضي قدما لتعزيز الديمقراطية والوحدة الوطنية».

وأشارت إلى أنها تدرك «الجهود التي تبذلها هيئة الانتخابات الوطنية في إثيوبيا وموظفيها للتحضير لهذه الانتخابات في وقت يعاني فيه العديد من الإثيوبيين ويموتون من العنف وانعدام الأمن الغذائي الحاد الناجم عن الصراع».

وحثت الخارجية الأمريكية «السياسيين وقادة المجتمع على نبذ العنف والامتناع عن تحريض الآخرين. كما يجب على جميع الفاعلين السياسيين وقادة المجتمع السعي إلى حل شكاوى المظالم بالتفاوض والحوار وكذلك آليات تسوية المنازعات غير العنيفة المعترف بها».

وشدد البيان أن الولايات المتحدة تواصل حث قادة إثيوبيا على «دعم الإعلام الحر والمجتمع المدني الحيوي. كما تحث الحكومة على احترام حق المواطنين في حرية التعبير والتجمع السلمي وكذلك تكوين الجمعيات ورفض استخدام أسلوب قطع شبكة الإنترنت أو فرض قيود على الشبكة».

أكد البيان أن «اشتداد الانقسامات الإقليمية والعرقية في أجزاء متعددة من إثيوبيا يهدد وحدة البلاد وسلامة أراضيها. وستكون الفترة التي تلي هذه الانتخابات لحظة حاسمة بالنسبة للإثيوبيين للتوحد ومواجهة هذه الانقسامات».

وأوضح البيان أن الولايات المتحدة على «استعداد لمساعدة إثيوبيا في مواجهة هذه التحديات وإيجاد طريق لمستقبل أكثر إشراقاً. ونحن نقف مع جميع الإثيوبيين الذين يعملون من أجل مستقبل سلمي وديمقراطي وآمن للبلاد».

الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب

لاريجاني يطلب تفسيراً لمنعه من خوض الانتخابات

علي لاريجاني

طهران – «وكالات» : طالب رئيس البرلمان الإيراني السابق علي لاريجاني مجلس صيانة الدستور أمس السبت، بتفسير منعه من خوض الانتخابات الرئاسية المقررة الجمعة.

وكان المجلس قد وافق الشهر الماضي على سبعة مرشحين فقط لخوض الانتخابات واستبعد عدداً من المرشحين البارزين ومنهم لاريجاني والرئيس السابق محمود أحمدي نجاد.

وقال لاريجاني في تغريدة على تويتر قبل ساعات من آخر مناظرة رئاسية «أحث مجلس صيانة الدستور الموقر.. على أن يقدم رسمياً وعلناً وبشفافية جميع الأسباب التي أدت إلى استبعادي».

وعند إعلان استبعاده، قبل لاريجاني، وهو محافظ معتدل، بقرار المجلس، قائلاً «قمت بواجبي أمام الله وبلادي العزيزة».

ويزيد استبعاد المرشحين من فرص فوز رئيس السلطة القضائية إبراهيم رئيسي وهو حليف مقرب من الزعيم الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي. لكنه قد يضعف آمال رجال الدين الحاكمين في إقبال كبير على التصويت وسط استياء شعبي بسبب حالة الاقتصاد الذي أصابته العقوبات الأمريكية بالشلل.

ومن بين المرشحين الذين جرى قبول ترشحهم كبير المفاوضين النوويين السابق سعيد جليلي، وهو من المحافظين، وقائد الحرس الثوري الأسبق محسن رضائي، الذي خاض من قبل سباق الانتخابات الرئاسية، ومحافظ البنك المركزي الحالي عبد الناصر همتي، وهو من المعتدلين.

من جهة أخرى أكدت المعارضة الإيرانية في الداخل والخارج مقاطعتها للانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها الشهر الجاري، حيث تم إعلان ذلك خلال اجتماع افتراضي بعنوان «لا للجمهورية الإسلامية»، الجمعة، بحضور مجموعة من الشخصيات المعارضة للنظام الإيراني بهدف تشجيع مقاطعة الانتخابات الرئاسية.

وقال رضا بهلوي نجل شاه إيران الراحل، بحسب قناة «إيران إنترناشيونال»، «هذه المرة، لا يبعث الشعب الإيراني رسالة إلى النظام الإيراني بمقاطعة الانتخابات فحسب، بل يوجه أيضاً رسالة إلى العالم مفادها أنه أدار ظهره للنظام».

وأضاف أن «النظام الإيراني يرى أن المشاركة في الانتخابات تعني شرعيته، وأنه من المهم أن يعرف العالم أن الشعب قد أدار ظهره للنظام بمقاطعة الانتخابات».

كما أشار الأمين العام لمجلس الإدارة الانتقالية حسن شريعتمداري، إلى مقاطعة الانتخابات، قائلاً إن قرار الشعب الكبير هو «رفض السيرك الانتخابي إلى الأبد، وليس التخاصم مع صناديق الاقتراع».

يشار إلى أن محمد نوري زاد، وهو معتقل سياسي، خاطب الذين ينوون المشاركة في الانتخابات برسالة من السجن قائلاً: «إذا كنتم تريدون التصويت فقد ساهمتم في جميع عمليات القتل التي نفذها النظام. إن الأرض التي أمامكم دامية وتعاني العطش والجوع».

المفتش العام: الجيش الألماني ملتزم بالجدول الزمني للانسحاب من أفغانستان

قوات ألمانية في أفغانستان

برلين – «وكالات» : أكد المفتش العام للجيش الألماني أن القوات الألمانية في أفغانستان ملتزمة بالجدول الزمني للانسحاب.

وقال إربهارد تسورن في تصريحات لصحيفة «راينيشه بوست» الألمانية الصادرة أمس السبت «لقد تولت القوات المسلحة الأفغانية حالياً مسؤولية الجزء الأكبر من معسكرنا»، مؤكداً أن الانسحاب يتم وفقا للخطة، وقال: «سننتهي من ذلك بحلول يوليو المقبل»

وأضاف تسورن «إنهم يهيمنون ويتحكمون في المزيد من المناطق... أنا على قناعة بأن القوات المسلحة الأفغانية ستظل بحاجة إلى دعم كبير – سواء مالياً أو من حيث التدريب، حيث نقوم بذلك دائما».

تجدر الإشارة إلى أنه من المقرر أن تغادر جميع القوات الدولية أفغانستان بحلول 11 سبتمبر المقبل على أقصى تقدير.

الاتحاد الأوروبي يطالب جونسون بتنفيذ اتفاق خروج بريطانيا

«وكالات» : طالب الاتحاد الأوروبي رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون أمس السبت، بضرورة تنفيذ الاتفاق الذي وقعه لخروج بلاده من الاتحاد حتى يضمن السلام في أيرلندا الشمالية، مؤكداً أن الكتلة المؤلفة من 27 دولة موحدة فيما يتعلق بهذا الموقف.

وعبرت الولايات المتحدة عن قلقها البالغ من أن يؤدي الخلاف بين لندن وبروكسل حول تنفيذ اتفاق الخروج من الاتحاد (البريكست) المبرم العام الماضي إلى تقويض اتفاق الجمعة العظيمة للسلام المبرم عام 1998 والذي أنهى عنفاً دام لثلاثة عقود.

وبعد خروج المملكة المتحدة من الكتلة في الأول من يناير، أجّل جونسون بشكل منفرد تنفيذ بعض بنود بروتوكول أيرلندا الشمالية في اتفاق الخروج.

وقالت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية بعد اجتماع مع جونسون ورئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل «اتفاق الجمعة العظيمة والسلام في جزيرة أيرلندا أمران أساسيان... يجب على الجانبين تنفيذ ما اتفقنا عليه».

وأضافت «هناك وحدة تامة داخل الاتحاد الأوروبي إزاء هذا الشأن»، مشيرة إلى أن حكومة جونسون والاتحاد الأوروبي اتفقا على اتفاق البريكست ووقعاه وصدّقا عليه.

وعلى الرغم من أن هذا الأمر لم يكن جزءاً من جدول الأعمال الرسمي لقمة دول مجموعة السبع في منتجع كاربيس باي الإنجليزي، فقد أثير في اجتماعات بين جونسون وزعماء الاتحاد الأوروبي.

وعرض الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إعادة ضبط العلاقات مع بريطانيا إذا التزم جونسون بالاتفاق الذي وقعه. كما التقى جونسون مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.

وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن، الفخور بانحداره من أصول أيرلندية، إن واشنطن لن ترحب بأي خطوات تعرض اتفاق السلام المبرم عام 1998 للخطر.

وقال جونسون لرئيسة المفوضية الأوروبية أمس إنه ملتزم بإيجاد حلول عملية لخروج بريطانيا من الاتحاد في إطار بروتوكول أيرلندا الشمالية.

وقال متحدث باسم داوننج ستريت «أوضح رئيس الوزراء أن المملكة المتحدة ملتزمة بإيجاد حلول عملية في إطار البروتوكول».

وأكد جونسون لميركل «ضرورة الحفاظ على سيادة المملكة المتحدة ووحدة أراضيها»، حسبما ذكر المتحدث.

رئيس الوزراء البريطاني بوريس جونسون

إصابة 6 أشخاص بانفجار في سفينة راسية بميناء فلبيني

انفجار سفينة راسية في ميناء فلبيني

مانيلا – «وكالات» : ذكرت قوات حرس السواحل في الفلبين أن انفجارا وقع في سفينة شحن راسية بأحد موانئ العاصمة مانيلا.

وأسفر الانفجار عن اندلاع حريق، وإصابة 6 أشخاص، على الأقل.

وأشار حرس السواحل إلى أن رجال الإنقاذ يبحثون عن اثنين من طاقم السفينة (إم في تيتان 8) لايزالان مفقودين.

وكانت السفينة تقوم بعملية تزود بالوقود في ميناء ديلبان بيير بمانيلا عندما سمع دوى انفجار هائل، تسبب في اندلاع الحريق.

ولم يعرف بعد سبب وقوع الانفجار.

مقتل 6 انفصاليين بغارة للجيش الأوكراني

«وكالات» : اتهم الانفصاليون الموالون لموسكو في شرق أوكرانيا، الجمعة، القوات الحكومية بمداهمة أحد مراكز المراقبة التابعة لهم، وقتل 6 من مقاتليهم في الاشتباك الذي أعقب ذلك.

ووفقاً لتقارير، وقع الحادث في لوهانسك، معقل المتمردين، والتي دمرتها الحرب، حيث قام الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بزيارة منطقة الخط الأمامي الأربعاء الماضي.

وتحدث تقرير الوضع للجيش الأوكراني مساء الجمعة عن مقتل شخص جراء قصف بمنطقة دونيتسك.

ولم يتسن على الفور الحصول على تأكيد مستقل لهذه التقارير.

ومنذ عام 2014، تقاتل القوات الحكومية المتمردين الموالين لموسكو في الصراع على منطقة دونباس الصناعية والتي تضم منطقة لوهانسك.

وتشير تقديرات الأمم المتحدة إلى مقتل أكثر من 13 ألف شخص في الصراع.

وتم تعليق خطة سلام تم التوصل إليها في عام 2015.

ومنذ بداية العام الجاري، قتل نحو 90 شخصاً على كلا الجانبين، من بينهم مدنيون.

قاعدة للجيش الأوكراني في شرق البلاد